

التقرير التحليلي للمتغيرات النقدية والمالية في العراق لشهر كانون الثاني 2026



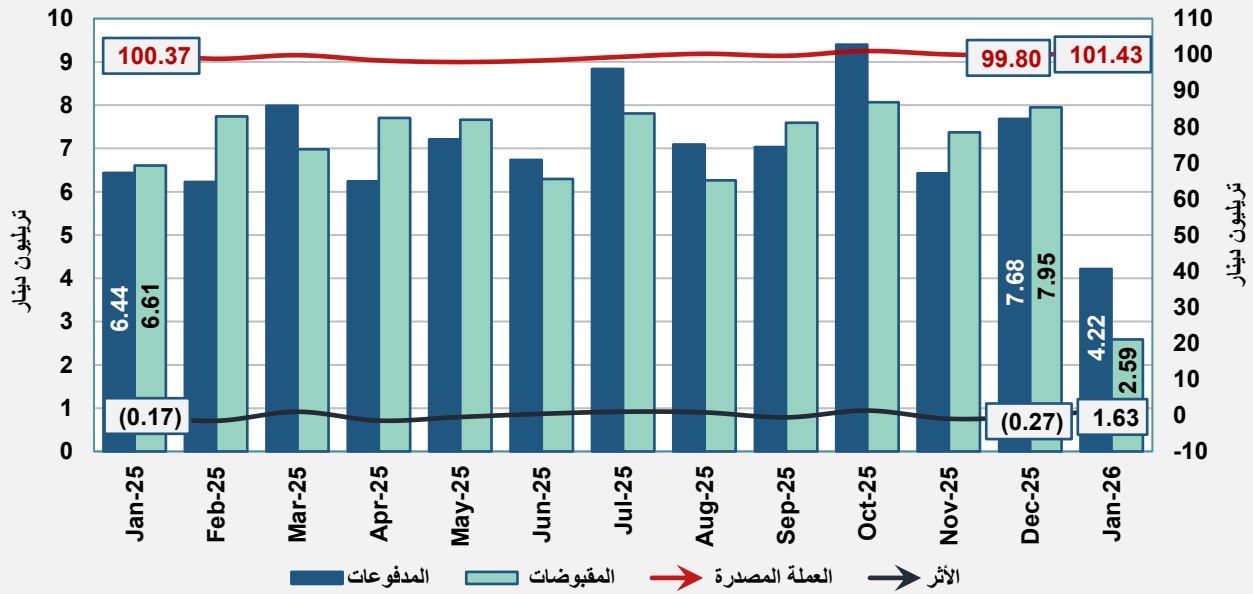
المقدمة:

يُعد التقرير التحليلي للمتغيرات النقدية والمالية في العراق من أهم الإصدارات الدورية التي تعكس واقع وأداء القطاعين النقدي والمالي وكذلك كيفية إدارة النقد داخل النظام المالي والاقتصاد العراقي بشكل عام، إذ يُقدم هذا التقرير قراءة تحليلية معمقة للمؤشرات التي تُسهم في فهم التدفق النقدي عبر إيضاح العلاقة بين المدفوعات والمقبوضات النقدية لهذا البنك وأثرها على العملة المصدرة، فضلاً عن أثر تغير النفقات العامة عليهما، كما تطرق إلى تحليل العلاقة بين المجاميع النقدية واحتياطيات المصارف الفعلية لدى البنك المركزي والعملة في التداول لدى الجمهور، فضلاً عن تحليل العلاقة بين النفقات والإيرادات العامة والدين العام الداخلي والمدفوعات النقدية لهذا البنك وغيرها من المتغيرات لغرض فهم الترابطات بينها بما يُسهم في تقديم نظرة شمولية عن أبرز المُستجدات التي تطرأ عليها، وذلك ليتسنى لصناع القرار والمختصين والمهتمين في هذا الشأن أخذ الفائدة مما ورد فيه، ويُمكن بيان ذلك عبر الجدول المُدرج في أدناه:

المتغيرات (تريليون دينار)	شهر كانون الثاني من عام 2025	شهر كانون الأول من عام 2025	شهر كانون الثاني من عام 2026	معدل التغير الشهري %
معدل التضخم الشهري %	-0.3	0.0	0.9	/
معدل التضخم السنوي %	2.3	-1.2	0.0	/
نسبة كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى M2 %	74.71	76.01	77.67	↑ 2.18
المدفوعات النقدية	6.44	7.68	4.22	↓ -45.05
المقبوضات النقدية	6.61	7.95	2.59	↓ -67.42
الأثر (المدفوعات - المقبوضات)	-0.17	-0.27	1.63	/
النفقات العامة	9.08	14.30	8.88	↓ -37.90
العملة المصدرة	100.37	99.80	101.43	↑ 1.63
العملة في التداول لدى الجمهور	92.37	92.56	94.15	↑ 1.72
العملة لدى المصارف	8.00	7.24	7.28	↑ 0.55
الأساس النقدي M0	136.88	132.08	130.28	↓ -1.36
عرض النقد M1	151.86	147.93	150.89	↑ 2.00
عرض النقد M2	172.61	167.28	169.82	↑ 1.52
احتياطيات المصارف الفعلية لدى البنك المركزي	36.50	32.28	28.85	↓ -10.63
الاحتياطي الإلزامي الفعلي	13.13	5.92	5.71	↓ -3.55
الاحتياطي الفائض	23.37	26.36	23.14	↓ -12.22
الدين العام الداخلي	83.04	90.52	89.52	↓ -1.10

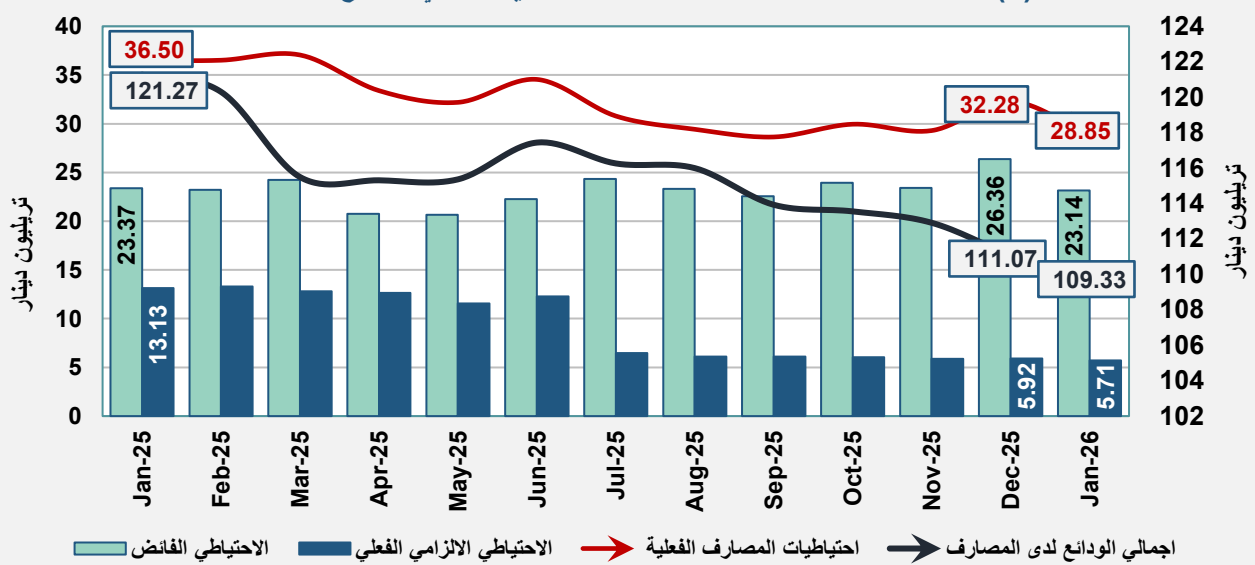
السهم الأحمر (↓) يمثل الأثر السلبي على الاستقرار المالي، أما السهم الأخضر (↑) فيمثل الأثر الإيجابي على الاستقرار المالي

شكل (1) علاقة الأثر بين المدفوعات والمقبوضات بالعملة المصدرة



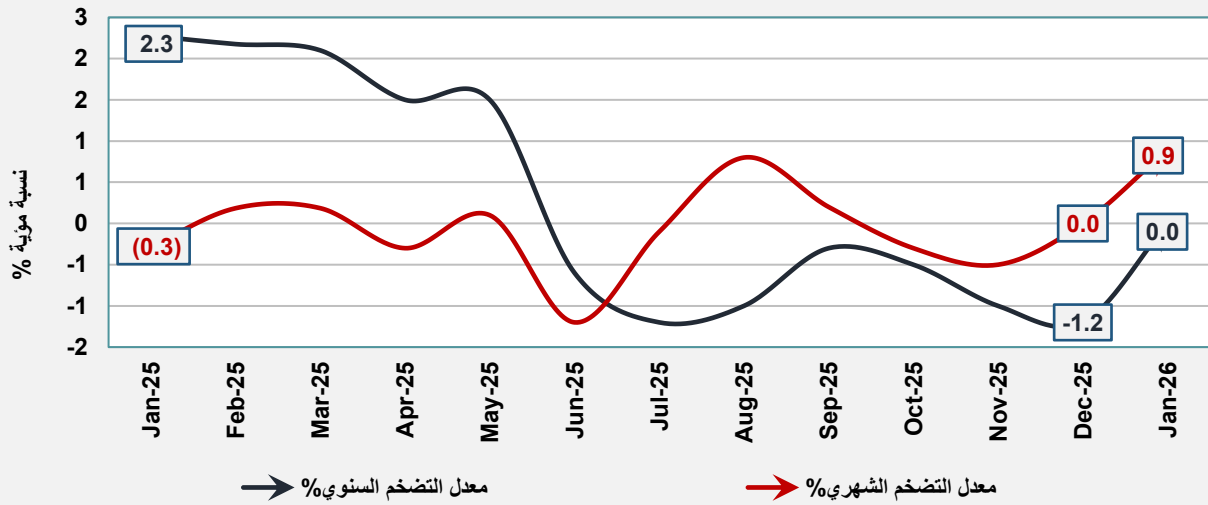
يتضح من الشكل (1) أنّ المدفوعات النقدية بلغت (4.22) ترليون دينار وهي أكبر من المقبوضات النقدية للبنك المركزي التي بلغت (2.59) ترليون دينار ليلعب الأثر بينهما (1.63) ترليون دينار في شهر كانون الثاني من عام 2026 قياساً بشهر كانون الأول من عام 2025، مما أدى إلى ارتفاع العملة المصدرة بنسبة (1.63%) لتبلغ (101.43) بعد أن كانت تبلغ (99.80) في ذات المدة.

شكل (2) علاقة احتياطات المصارف لدى البنك المركزي بإجمالي الودائع لدى المصارف



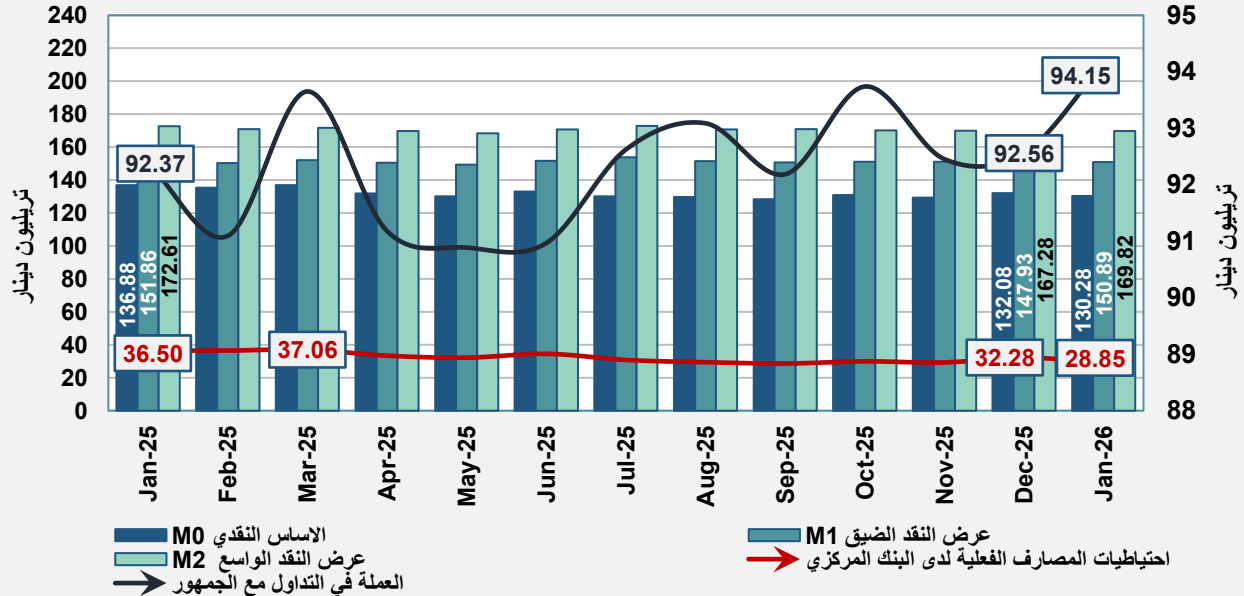
يبين شكل (2) انخفاض احتياطات المصارف الفعلية بنسبة (10.63%) في شهر كانون الثاني من عام 2026 قياساً بشهر كانون الأول من عام 2025، وذلك ناتج عن انخفاض الاحتياطي الفائض بنسبة (12.22%)، فضلاً عن انخفاض الاحتياطي الإلزامي الفعلي بنسبة (3.55%) المتأتي من انخفاض إجمالي الودائع لدى المصارف بنسبة (1.57%) لتبلغ (109.33) ترليون دينار بعد أن كانت تبلغ (111.07) ترليون دينار في ذات المدة.

شكل (3) معدلات التضخم



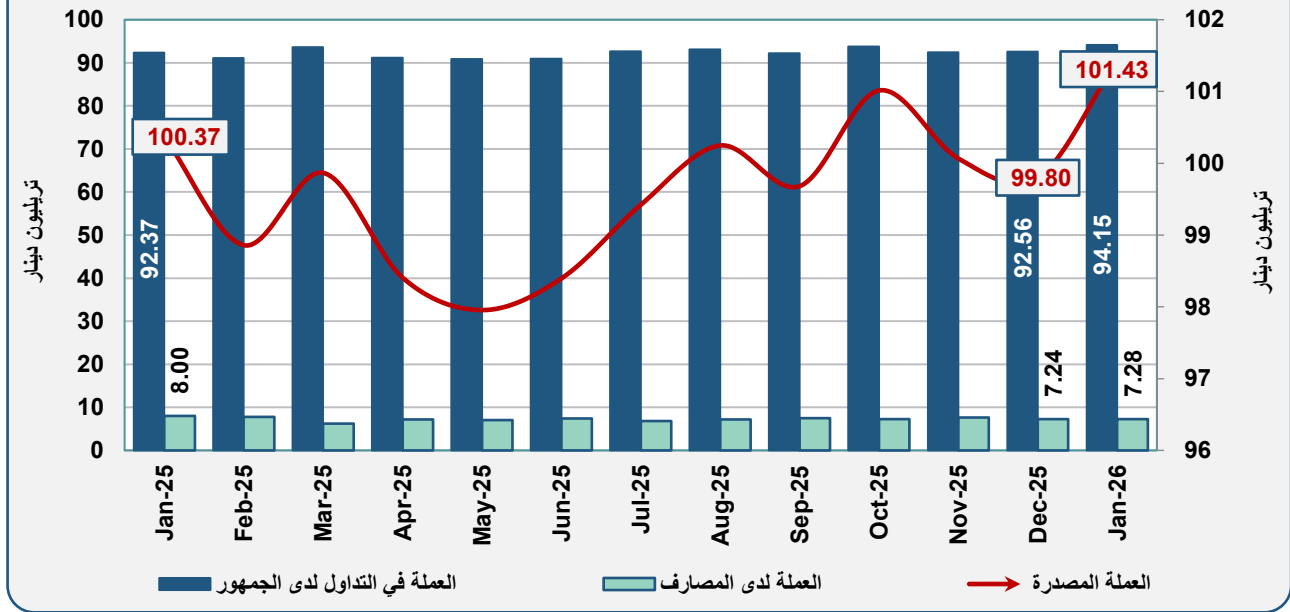
يُبين شكل (3) انخفاض معدل التضخم السنوي ليبلغ (0.0%) في شهر كانون الثاني من عام 2026 قياساً بذات الشهر من عام 2025 الذي بلغ فيه (2.3%)، في حين ان معدل التضخم الشهري بلغ (0.9%) في شهر كانون الثاني من عام 2026 قياساً بشهر كانون الأول من عام 2025 بعد أن كان يبلغ (0.0%)، مما يُشير إلى استقرار معدلات التضخم التي يشهدها الاقتصاد العراقي عند حدود مقبولة.

شكل (4) علاقة المجلات النقدية باحتياطيات المصارف الفعلية والعملة في التداول لدى الجمهور



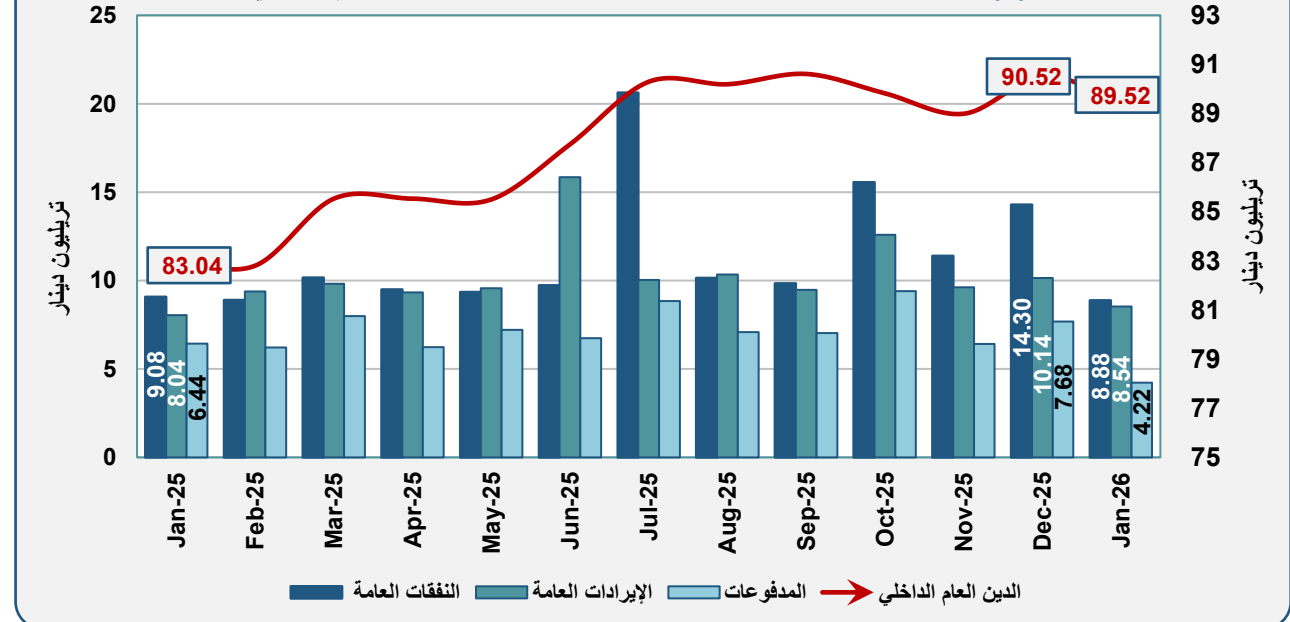
يُبين شكل (4) انخفاض الأساس النقدي بنسبة (1.36%) في كانون الثاني من عام 2026 قياساً بشهر كانون الأول من عام 2025؛ متأثراً بانخفاض احتياطيات المصارف الفعلية لدى البنك المركزي بنسبة (10.63%) لتبلغ (28.85) تريليون دينار بعد ان كانت تبلغ (32.28) تريليون دينار في ذات المدة. كما ارتفع عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (2.0%)، فضلاً عن ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) بنسبة (1.52%)؛ وذلك نتيجة ارتفاع العملة في التداول لدى الجمهور بنسبة (1.72%) من جهة، وارتفاع الودائع الجارية باستثناء الحكومة المركزية بنسبة (2.47%) في شهر كانون الثاني من عام 2026 قياساً بشهر كانون الأول من عام 2025 من جهة أخرى.

شكل (5) هيكل العملة المصدرة ومكوناتها



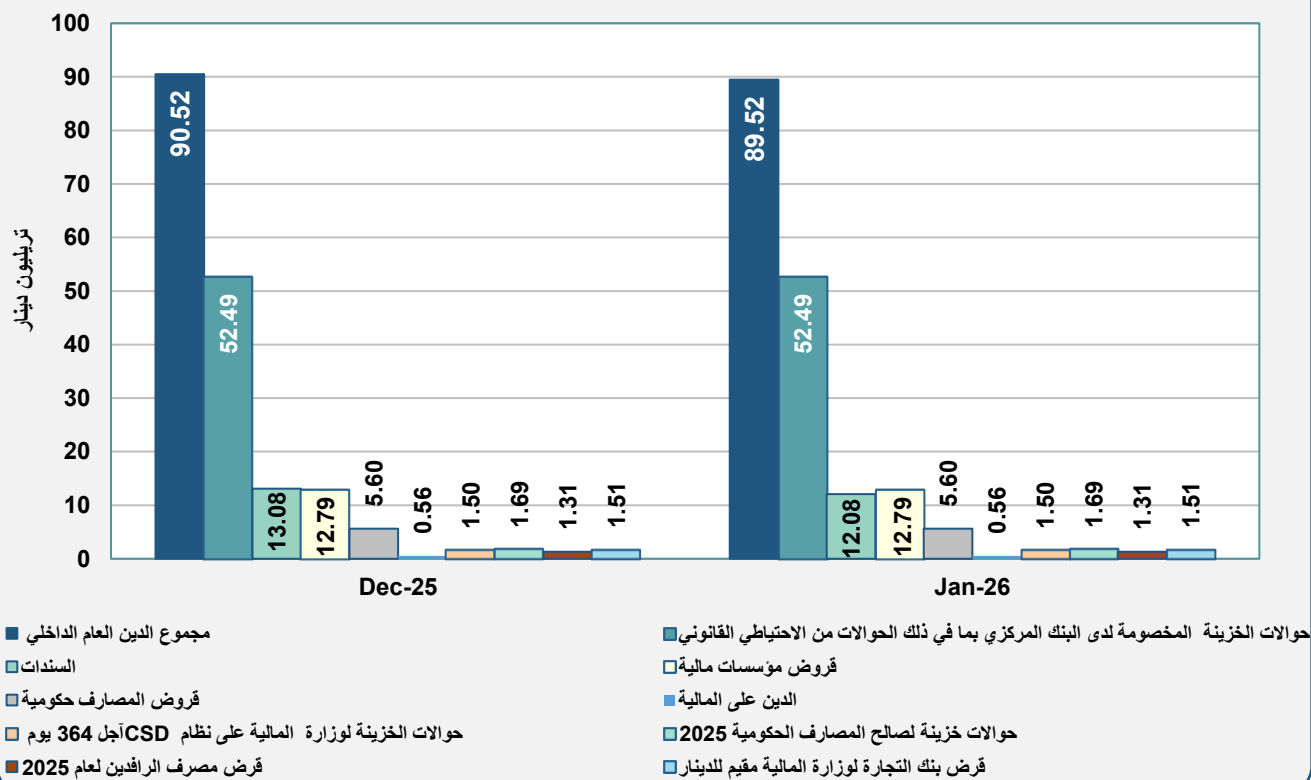
يتضح من شكل (5) أنَّ العملة المصدرة ارتفعت بمقدار (1.63) تريليون دينار في شهر كانون الثاني من عام 2026 قياساً بشهر كانون الأول من عام 2025؛ وذلك لتغطية الأثر البالغ (1.63) تريليون دينار، وهذا ما أدى إلى ارتفاع العملة في التداول لدى الجمهور بنسبة (1.72%). في حين شهدت العملة لدى المصارف ارتفاعاً بنسبة (0.55%) لذات الفترة.

شكل (6) علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة والمدفوعات والدين العام الداخلي



في شكل (6) تُلاحظ انخفاضاً كبيراً في النفقات العامة بنسبة (37.90%) متأثرةً بانخفاض الإيرادات العامة بنسبة (15.80%) في شهر كانون الثاني من عام 2026 قياساً بشهر كانون الأول من عام 2025، وهذا ما يُرافقه انخفاض كبير أيضاً في المدفوعات النقدية لهذا البنك بنسبة (45.05%)، في حين انخفض الدين العام الداخلي بنسبة (1.10%) لذات المدة.

شكل (7) هيكل مكونات الدين العام الداخلي



يوضح شكل (7) انخفاض الدين العام الداخلي بنسبة (1.10%) في شهر كانون الثاني من عام 2026 قياساً بشهر كانون الأول من عام 2025، متأثراً بانخفاض السندات بنسبة (7.65%)، لتبلغ (12.08) تريليون دينار بعد أن كانت تبلغ (13.08) تريليون دينار لذات المدة، نتيجة تسديد الحكومة جزء من التزاماتها.

الخلاصة:

- انخفضت المدفوعات النقدية لهذا البنك بنسبة (45.05%) كما انخفضت المقبوضات النقدية بنسبة (67.42%) ليبلغ الأثر بينهما (1.63) تريليون دينار في شهر كانون الثاني من عام 2026.
- انخفضت النفقات العامة في شهر كانون الثاني من عام 2026 بنسبة (37.90%) ليبلغ (8.88) تريليون دينار قياساً بشهر كانون الأول من عام 2025 الذي كان يبلغ فيه (14.30) تريليون دينار، رافق ذلك انخفاض في الإيرادات العامة بنسبة (15.80%) لذات المدة.
- بلغ معدل التضخم الشهري (0.9%) في شهر كانون الثاني من عام 2026 قياساً بشهر كانون الأول من عام 2025 الذي بلغ فيه (0.0%)، فيما بلغ معدل التضخم السنوي (0.0%) في شهر كانون الثاني من عام 2026 قياساً بذات الشهر من عام 2025 والذي كان يبلغ فيه (-1.2%).
- انخفض الدين العام الداخلي في شهر كانون الثاني من عام 2026 بنسبة (1.10%) ليبلغ (89.52) تريليون دينار بعد أن كان يبلغ (90.52) تريليون دينار في شهر كانون الأول من عام 2025.
- ارتفعت العملة المصدرة بنسبة (1.63%) في شهر كانون الثاني من عام 2026، مما أدى إلى ارتفاع العملة في التداول لدى الجمهور بنسبة (1.72%) لتبلغ (94.15) تريليون دينار في ذات الشهر بعد أن كانت تبلغ (92.56) تريليون دينار في شهر كانون الأول من عام 2025، فضلاً عن ارتفاع العملة لدى المصارف بنسبة (0.55%) لتبلغ (7.28) تريليون دينار بعد أن كانت تبلغ (7.24) تريليون دينار في ذات المدة.
- انخفاض إجمالي الودائع لدى المصارف بنسبة (1.57%) ليبلغ (109.33) تريليون دينار في شهر كانون الثاني من عام 2026 بعد أن كان يبلغ (111.07) تريليون دينار في شهر كانون الأول من عام 2025.

